



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية



000

الملتقى الوطني/ الثورة التحريرية بين التوثيق والرواية الشفوية

محور: 1- الوثيقة والرواية الشفوية - منهجية الاستغلال والتوظيف

الحدث العسكري في الثورة الجزائرية بين الكاتب والشاهد
معايير الصدقية والكتابة بعُيون الآخر

سفيان عبد اللطيف

جامعة 8 ماي 1945 فالمة

ملخص: (207 كلمة)

يسجل ميدان البحث في المجال التاريخي انحدابًا جارفًا إلى الوثيقة المصدرية، وذلك بوصفها وعاءً معلوماتيًا جاهزًا ومرتب المعطيات بشكل يسهل الاستشهاد به ويجوز على فضل المصدرية والثبات، بينما يسجل في مقابل ذلك نفورًا من الشاهد الشفوي بوصفه أداة مائعة يصعب ترتيبها وضبطها من التحوير وتقيحها من شوائب الذاتية ومحاذير رقابة الملتقي، بينما لا يخفى أن مقارنة الحقيقة لا تعتمد تمامًا هذه الأحكام القبلية على المصدر البحثي قبلما تنوكتا على معايير أخرى في تحقيق المكتوب والمنطوق معًا على حد السواء لاستصفاة محتواهما، وفي مستوى ثاني تستعمل الكتابة بعُيون الآخر دليلاً على صواب طروحتها مهما كانت وضعية محتواه من الصدقية والتزوير، يكون ذلك في حال توفر الاثنتين معًا، ولكن الإشكال الذي يصعب هذه المهمة هو عندما لا يتوفر إلا أحدهما، فنجد أنفسنا أمام أحادية غير تقابلية تضع المستعير بما أمام خيارين: إما التصديق والاستعمال أو ترك الاستدلال، فهل ثمة معايير تحكم عملية الكتابة التاريخية بين هذه المستويات الثلاثة من التحقيق والكتابة بعُيون الآخر والأحادية؟ يمكن الإجابة عن هذا الإشكال بتجريب المقاربة من خلال معايير: توافق منطق سياقات الأحداث التاريخية، ظروف وحيثيات الحدث الصراعي، الأخذ في الحسبان صراع الدعاية الإعلامية، استنطاق جغرافيا الحدث وغيرها، وهي معايير مدى صلاحيتها واستعمالها نسبيًا بحسب حيثيات الحدث العسكري المؤرخ له، وهو ما سنحاول استيضاحه من خلال التطبيق على بعض النماذج من الولاية الثورية الثانية. (الكلمات المفتاحية: الحدث العسكري - معايير الكتابة - الشاهد المكتوب - الشاهد الشفوي)

لزمٍ طويلٍ سادت نسبيّة ارتباطيّة في ترتيب أولويّة مصادر التأريخ على أساس المصدقيّة، بحسب الأمر المؤرخ له وما يحيط به من سياقات تتداخل معه في توجيه عمليّة التأريخ، وذلك راجعٌ برغم تطوّر أدوات النقد في العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى غيابٍ معاييرٍ صارمةٍ تضبطُ فعلَ الاستشهادِ وتوغلُ إلى عمقِ الشاهد لتتقده بنفسه خصوصًا في حال الرواية (الأحادية) أو التي اعتقد من أطلقها أنها كذلك لغياب المقابلات المقارنة، وكان من عاقبة ذلك أن انتصر المؤرخون للشاهد الملموس والرواية المدوّنة والمصادر الوثائقيّة التي يسهل الاستدلالُ بها، واستقبحوا الرواية الشفوية بداعي الكذب والتلفيق وإمكانية الإنكار، وأغفلوا أنّ فعل التحريف قد يُدرك المكتوب حال الكتابة

كما يدرك الشفويّ حال النقل ما دام كلاهما من صنع الإنسان، ولم نستيقظ إلا على الرواة الوسيطيين يحولون بانتقاء دقيق بعض المرويات الشفوية إلى تاريخ رسمي تبناه السُّلط، ويتركون روايات أخرى بضاغظ الرقابة للتناقل الشعبي، ثم تعمّدوا تسفيه هذا النوع الأخير وتضليله بداعي انفلاته للضبط وافتقاده لخاصية الثبات، ولكن ما فتئ في التاريخين المعاصر والراهن أن انفرّض الرجوع إليه في غياب المقابلات التي تقف في وجه مقاربات كتابة الآخر بعد انقلاب موازين الصراع.

ودائمًا ما كانت المنقولات الشفوية مهربًا آمنًا لكل من يتوجسّ خطرًا من عملية النقل ذاتها أو المعلومة المنقولة فيها، ولكل من يخشى التصادم مع السُّلط أو الفرق الأيديولوجية أو حتى الشعب المتلقي إن بدأ من منقوله شيء غير ذي مقبولية عندهم¹ ويثبت أنه مصدره أو ناقله باللموس الحسي، وذلك إنما يعود إلى امتياز هذا النوع من الحفظ التاريخي بالميوغ وعدم التشكّل والقابلية للتعديل والتحويل والتحوير والتبديل دون ترك أثر، وذلك ما يجعله في ميزان الصدق والكذب على وزن سواء بينهما! وهو على قدر ما كان في جميع مراحل التاريخ أداة التأريخ المفضلة للعناصر المعارضة للسُّلط والخارجة عليها، وللشعوب المقهورة أو الراضية لأحوالها، بقي من ناحية أخرى مُبعدًا عن العمليات الرسمية للتأريخ التي تتحكم رقابة الأمر بالكتابة في شكلها اللغوي مصطلحًا وأسلوبًا وفي توجيهها الأيديولوجي فكرًا ودعاية، وقد ظل المصدر الشفوي مُنزلاً إلى أسفل دركات المصدقية في مصادر التأريخ أمداً ملياً بفعل الانتصار للرسمية، ولغياب معايير كافية لضبط محتواه ثم التحقيق فيه بالنسبة للمؤرخين الذين ينشدون الموضوعية في أعمالهم، ولكن ذلك حرماناً معرفة الكثير من الحقائق التي دأبت السُّلط المختلفة على إخفائها بالتعتيم أو على الأقل تحجيمها وحصرها في المفاصل القصوى للكتابة التاريخية الرسمية، بينما استطاعت هذه الحقائق النجاة والانتقال بين الأجيال بشكل شفهي شعبي لا مجال للتخلص منه.

إن هذه المقاربة تجدّ مثالها الأوضح في التجربة التأريخية لأحداث الثورة التحريرية الجزائرية التي تنفرد من بين الأحداث التي شهدتها التاريخ المعاصر أنها تواصلت في شكل (حرب ذاكرة)² لا يزال يشهدها التاريخ الراهن، وهو ميدانٌ تسارع اللُجوء إليه من المؤرخين الجزائريين فرارًا من "أحادية" الطرح الموجود في الوثيقة المتوفرة والمتمثلة في الأرشيف الاستعماري الفرنسي، وكثرة القراءات المغرّضة من الجانب الفرنسي الذي ما فتئ يعتمد على تراثه الأرشيفي

1- ينظر: Philippe JOUTARD : histoire orale, Dictionnaire des sciences historiques, PUF, Paris, 1986,

p496. في: مجموعة مؤرخين: الكتابة التاريخية، ترجمة محمد حبيدة، أفريقيا الشرق، المملكة المغربية، ط2، 2015، ص ص116-120.

2- نور الدين ثنيو: الذاكرة والشهادة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 الثورة التحريرية في التاريخ الراهن، مجلة أسطور للدراسات التاريخية،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 2، تموز يوليو 2015، ص 32، نقلاً عن Benjamin STORA (Paris : L'aube, 2012).

لبناء مقاربات تاريخية تحاول نسف مقومات الثورة الجزائرية¹، معتمداً على نقص الأرشفة في هياكل الثورة التحريرية وغلبة المشافهة - منقوصة المصدقية في نظره - على عملياتها، وإذا كان يجذ الباحث نفسه أمام ضرورة قصوى لوضع معايير ترفع عن المصدر الشفويّ تم القصور الصدقيّ، وتجعله على قدم المساواة مع المصدر الكتابيّ، وتضبط عملية الاستعانة به في التأريخ وتحقيق رواية الآخر بنهج المقارنة، فما هي معايير صدق المنقول التاريخيّ الكتابيّ أو الشفويّ؟ وما مدى صلاحيتها لإضفاء الموضوعية على عملية التأريخ للثورة التحريرية الجزائرية؟

شفاهية السيرة وكتابية التأريخ

لقد تسبب عدم تكافؤ موازين القوى بين الترسانة العسكرية والاستخباراتية التي كانت موجودة لدى السلطة الاستعمارية الفرنسية، وبين الإمكانيات الضئيلة التي كان يُحوزها مجاهدو جبهة وجيش التحرير الوطني، في عدم تكافؤ عملية التدوين أيضاً، وكان من بديهيات الصراع أن من يحوز المعطيات الموثوقة أولاً ينتصر في المعركة، ويبدو أن التجربة النضالية لأحزاب الحركة الوطنية علّمت المناضلين أن محاضر الاجتماعات وقوائم أسماء المنخرطين ورسائل المقررين.. وغيرها من الوثائق كانت شواهد ثابتة ضدّهم أمام هيئات القضاء الاستعماري الذي كان يعتقلهم ويزج بهم في غياهب السجون بتهمة الخروج عن القانون والتمرد على سلطة الاستعمار، لذلك جعلوها في غاية السرية والمحدودية واعتمدوا على النقل الشعبي فيما كان يسمّى نظام "من الفم للأذن (De bouche à oreille)"، والذي كان أكثر ضماناً لسلامة المناضلين من ثبوت التهم في حال القبض عليهم، وهذا ما جعل الاستخبارات الاستعمارية الفرنسية تؤسس مكاتب الاستنطاق عن طريق التعذيب لاستخلاص المعلومات من أفواه المدنيين والمناضلين والمجاهدين، والتي حُرمت من شكلها المكتوب.

إن الاعتراف بقضية انتصار المشافهة على الكتابة خلال الثورة التحريرية في العصر الحديث، من خلال فاعليتها في النجاة من السلطة الغاشمة وحفظ أسرار الثورة بعيداً عن متناولها أمرٌ منطقيّ إلى حدّ بعيد، إلا أن هذا الانتصار انقلب - في غياب معايير الضبط - إلى إشكالية في التاريخ الراهن، إذ بالرغم من حجم التحوير والتلاعب والدعاية التي كان يمارسها التوثيق الاستعماري الفرنسي، منحت مقارباته التاريخية المصدقية لنفسها من خلال الاستدلال بالشاهد المكتوب، بينما أحييت المقاربات الجزائرية على الضعف والتضخيم بداعي استدلالها المعتمد في الغالب على مجدها المخزون في محمولية الرواية الشفوية ضعيفة الإسناد متضاربة المحتوى، وهو ما جعل إعادة النظر في

1- للتأكد من هذا الطرح يمكن مراجعة مذكرات الجنرالات والكولونيلات الفرنسيين من أمثال: Roger TRINQUIER : Le temps perdu,

Albin Michel, 1975. وأيضا: Marcel BIGEARD : Pour une parcelle de gloire, Pocket, 1977. وغيرهما كثير...

قضية معايير الصدقية بين المكتوب والمروي أمرًا محتومًا حتى يعتدل ميزان الموضوعية ويضع الصراع التاريخي أوزاره لصالح ترجيحات صائبة بدلائل مقنعة تمام الإقناع.

وقد ازدادت حدة اتهام الذاكرة الشفوية والشاهد الحي بالقصور والريبة بعدما شهدت عملية التأريخ المعتمدة عليهما مؤشرات الاختلاف المصطلحي والأيدولوجي في تسجيل الحدث نفسه وقراءته في سياقاته، بالنظر إلى تباعد أصناف الرواة والذي نتج عمومًا عن ما يلي:

❖ انعزال معظم أحداث الثورة وصعوبة إيجاد نظام إعلامي للثورة يرتب سياقات الأحداث لدى المجاهدين والمناضلين بصفة دقيقة، مما أنتج إشكالات في قراءة الأسباب والظروف العامة، وجعل من صنعوا الحدث أو عايشوه يختلفون في ترتيب عناصره وقراءة محتواه.

❖ نقص الوعي الموضوعي وسيادة الذاتية عند الرواة، وذلك راجع إلى نقص التكوين وعوز الوسائل لدى معظم المناضلين والمجاهدين، مما يجعل ضبط الجانب المصطلحي وحقيقة المجريات رهن الادعاءات والصراعات بين الأشخاص، على خلاف الوثيقة التي تقررت مصطلحاتها وضبط محتواها حين كتابتها.

❖ اختلاف زوايا النظر الأيدولوجية أحيانًا يوجه محتوى الحدث من خلال هوامش التعليقات التي ينقلها الراوي على تفاصيله ومجرباته، وخصوصًا عندما يغيب عنه سياق الحدث والعوامل المتدخلة فيه والتي من شأنها إيضاح حقيقته الموضوعية الكاملة.

وينضاف إلى هذه الإشكالات قضية الدقة في التحديد الزمني، إذ تحوز الموضوعة الزمنية دورًا جوهريًا في قراءة الأحداث و"رصدها لجعلها في بطن الزمان"¹، لأن هذه الموضوعة تساعد على فهم سياق الحدوث ومناسبته بصفة جيدة، ولا نرى في هذه المسألة أولوية للوثيقة الأرشيفية على الرواية الشفوية، ما دامت دعاية الحرب تستجيز تزوير المواقيت (Contre dater) لتوجيه قراءة الناس للأحداث وحشد تعاطفهم، بل قد يفضي التحقيق في الحدث إلى كون المعلومات المقدمة من طرف الراوي الشفوي أكثر دقة في الموضوعة الزمنية والمواقيت من الوثيقة الأرشيفية، وهذا يحدث في كثير من الأحيان بالنظر إلى قوة الذاكرة التحليلية لبعض الرواة الشهود، وارتباطها بمواقع الشمس والقمر من النهار والليل، أو بالصلوات الخمس، أو بمواقيت نشاط الناس ذروة وهدوءًا من ساعات أيام فصول السنة، ومن ثمة يكون دليل الراوي الخبير أكثر دقة واستدلالاً ومصداقية من الوثيقة الأرشيفية التي كتبها إنسانٌ ذو خلفيّة دعائية.

1- مهني مبيضين: الزمان والتاريخ في الكتابة التاريخية العربية، مجلة الكوفة، منشورات جامعة الكوفة، السنة 3، العدد 2، 2014، ص 01.

اختزان الحدث العسكري في أوعية اللُّغة

إن (الحدث) التاريخي يتحول بمجرد وقوعه إلى فكرةٍ هائمةٍ يتلقاها عقلُ الشاهد البشري عن طريق حواسِّه ويحتبسُها في مخيلته، ثم يحوِّلها عبر نظام تشفير دقيق إلى (دَوَالٍّ لغويَّة¹ أو رموز) لواقعات² باستعمال مُعجمه اللُّغوي الخاص به، ويحتزنها في ذاكرته لينقلها بعد ذلك شفويًّا أو كتابيًّا، فهُمَا في هذه الحال من الصدِّقيَّة بالوزن نفسه، لأنهما مرتبطان بخياراتِ الشاهد البشري الذي قام بعملية التحويل من الفكرة المشهودة إلى المُنتج اللُّغوي، وتلك الخيارات هي التي لا بدَّ من مناقشتها لا الفكرة ذاتها التي يفترض أن يتشاركها الشاهدون بالحيثيات نفسها ويُحاولون نقلها كذلك إلى المتلقِّي. إنَّ هذا الطرح جعل اللسانيات في خدمة التاريخ وأنشأ علمًا خاصًّا أطلق عليه (اللسانيات التاريخية) يقدِّم "الاهتمام بالكلمات الذي أصبح من المفاتيح التي تسهم في فك ألغاز الماضي وتجنب الدارس مزلق الالتباس الزمني"³ ولم تفرِّق هذه اللسانيات في الصدِّقيَّة بين (النص التاريخي) المكتوب و(الخطاب التاريخي) المنطوق بوصفهما شكلان منتجان أول مرة في زمان ومكان محددين، إنما ينشأ الإشكال في قضية التناقل، لأن (تناقل الثابت) غير (تناقل المتغيِّر)، والعاقبة أن صار المؤرخ يركن لنقل (الثابت) لأنه يحملُ عنه مسؤولية محتواه، بينما يفرِّم من نقل (المتغيِّر) خشيةً أن يتحمَّل هو نفسه محتوَى منقوله عند ذهاب مصدره الأصلي أو ناقله إليه بالغياب أو الوفاة، ولذلك يعتقد وجيه كوثراني بأن عملية (التدوين) هي مزاجَةٌ بين الوقائع التاريخية وأسلوب القصِّ والأسطرة للكاتب نفسه⁴، لذلك لا مناص من أن يشرف على اختيار ألفاظها وأساليبها الشاهدُ المصدرِي نفسه بالإملاء أو التوجيه.

وبناء على ذلك يمكننا من الناحية المنهجية تحديد شكلين من أشكال الوعاء اللُّغوي للعملية التاريخية:

❖ **الوعاء الثابت:** ويشترط فيه الأصالة⁵ وثبات تحديد الزمن أو وصفه بدليل، وثبات ترتيب الأحداث وفق نظام منطقي أو كرونولوجي أو تصنيفي أو حدثي... إلخ بدليل، وثبات المصطلحات المعبرة عن المفاهيم المتكررة نفسها، وثبات الأسلوب السردِي المتكرر نفسه، وثبات الأحكام الواردة فيه بدليل أيضًا.

1- ينظر: Ferdinand DE SAUSSURE : Cours de linguistique général, Paris, Payot, 1995, p98-101.

2- وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ - اتجاهات/مدارس/مناهج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت - لبنان، ط2، 2013، ص 24.

3- عبد الأحد السبي وآخرون: التاريخ واللسانيات - النص ومستويات التأويل، مطبوعات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المملكة المغربية، 1992، ص 08.

4- وجيه كوثراني: تاريخ التأريخ، م س، ص 24.

5- حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1984، ص 51.

❖ **الوعاء المتغير:** وهو الذي فيه تضاربٌ أو تزوير في الزمن تثبته عناصر التحقيق، أو إعادة ترتيب للأحداث لإنتاج قراءة مغايرة، أو تلاعب بالمصطلحات في تقديم المفهوم نفسه، أو تمطيط للأساليب المتكررة لإنتاج أحكام مؤدجلة وفق مقارباتٍ محددة مسبقًا.

وهذا التصنيف لا يراعي الشكل اللغوي للمنقول التاريخي بقدر ما يشترط فيه ضوابط تُثبِتُ محتواه للمؤرخ، فالمكتوب وعاءٌ ثابتٌ شكلاً متغيّرٌ مضموناً، والشفوي وعاءٌ متغيّرٌ شكلاً ثابتٌ مضموناً، وهذا لا يعني أن يُجْحَمَ الشهود عن تدوين مذكراتهم، أو يُعرض الباحثون عن استعمال الوثائق، وإنما يعني صرامة المؤرخين في تحقيق المعطى التاريخي المستشهد به ونقده بعمق، وتشذيب الوعاءات اللغوية من شوائب (التغيّر) قبل استعمالها في عملية التأريخ.

وتزداد هذه المعايير صرامةً عندما تتعرض لتدوين (الحدث العسكري)، بوصفه سريع الحدوث خاطف الحثيات متعدد الزوايا والجوانب، ولا يملك فيه من يحضره الوقت الكافي لإدراك كل شيء والتحقق من التفاصيل ما عدا التركيز التام على المهمة الموكلة إليه، ولذلك يكون باب اختلاف الرواية مفتوحاً فيه بسندٍ تعدّد زوايا الحضور وعوز الوقت للتأكد، وهذا ما نشهده في تسجيل كثير من الأحداث العسكرية للثورة التحريرية الجزائرية، إذ تشهد اختلافات كثيرة في سرد الوقائع مما يعتقده المتلقون أنه ناتج عن التلفيق، وهو لا يعدو أن يكون اختلافاً في زاوية الحضور والتموضع داخل الحدث العسكري، ومن الأمثلة التي يمكنها توضيح ذلك من خلالها ما يلي:

❖ في معركة ما، يطلق ثلاثة مقاتلين النار في وقت واحد على مقاتل واحد عدوّ في وسط لهيب القتال، فيسقط المقاتل ويعتقد كل واحد من الثلاثة في قرارة نفسه أنه هو من أصابه! وعند سرد المعطيات يحدث الاختلاف في الرواية بين الثلاثة ويسرع الناس في اتّهامهم بحب الذات ونسب البطولة إلى النفس!

❖ يلاحظ أحد المقاتلين من موقعه سقوط زميل له على يساره، ويعتقد أن المقاتل العدوّ المقابل له هو من أصابه في صدره فقتله! فينسحب سريعاً مغيّراً موقعه وهو حاملٌ لهذه الفكرة لأنه لا يملك الوقت للتأكد، بينما زميله قد سقط بفعل رصاصاتٍ جاءت من جانبه الأيسر وأصابته! ولا مجال لاستيضاح ذلك لأنه لا مجال له، فالوقت المتبقي محجوز للانسحاب السريع قبل وصول دعم آخر!

ويصدّم مع هذه الإشكالات كل عملٍ تحويلٍ لتفاصيل الحدث إلى مادةٍ مكتوبة، سواءً منها عملُ المقرّر الذي كتب تقرير المعركة بعد دقائق من وقوعها، أو عملُ الراوي الذي شهدها وحفظها في ذاكرته بعد سنوات طويلة، لأن التواجد زمانياً قريباً من الحدث أو بعيداً عنه لا يُجدي نفعاً في ضبط حقيقة الحدث، إنما التحقيق بالسياقات المساعدة

هو ما يمكن أن يُنضى إلى مقارنة الحقيقة، ولذلك تخضع الكتابة المتعلقة بالحدث العسكري لميزان المقارنة، ولا تكون حقيقةً تاريخيةً نهائيةً إلا في الشق المتعلق منها بالحدث العام الذي يتشارك الجميع تسجيله في الوثيقة أو الذاكرة، أو بالنتيجة الملموسة التي أمكن التأكد منها بالدليل الصوري أو السياقي، ويشترط مع ذلك عملاً جباراً لتوحيد المصطلحات والأساليب المستعملة في ذلك.

تحقيق مروّي الأنا بعيون الآخر:

برغم مجريات الصراع الإنساني الذي يمدّ ظله على الكتابة التاريخية والذي جرّها إلى التأدّج القسريّ تحت ضغط السُّلطة وداعي إدخال النص التاريخي في أسلحة هذا الصراع، إلا أنّ كتابة الآخر مهما كانت مؤدجلة وموجهة، ففي عمقها الثابت تقدّم معطيات يمكن للمؤرخ الحاذق أن يستظهرها من تحت حجاب الأدلجة المتمثل في بنية اللُغة، وذلك فيما يمكن أن نصطلح عليه بـ(الكتابة بعيون الآخر)، أي باستعمال عيونه التي رأت بوصفها رمزاً للمستقبلات الحسيّة المجرّدة، لا بعقله المتلقّي الواعي الذي ربّتها بحسب أيديولوجيته، وهذه العملية ستحدو بنا ولا شكّ إلى الهرمينوطيقا التاريخية، لأنها تعدّ فكرًا تفكيكيًا لعمليّة تمثّل الحدث التاريخي بغرض الوصول إلى حالة تلقّيه المجرّدة قبل اصطباغها أيديولوجيًا عند وضعها في قوالب اللُغة ومصطلحاتها وأساليبها، والهدف من ذلك هو إعادة توظيف تلك المجرّدات عند عمليّة التأريخ، في حال (الأحادية)¹ أو لتحقيق مروّي الأنا من خلال ما سجّلته عيون الآخر.

إن هذه التقنيّة خطيرة ودقيقة، ولكنها جدّ مفيدة في تجاوز حاجز الغلّبة التي حرمت الطرف المغلوب من الكتابة وفرضت كتابة الغالب في زمن غلبه، وكذلك في تحقيق محتوى الرويات التي عاشت بالتناقل الشفوي من خلال تفعيل آلية المقارنة، ولكن تفكيك عمليّة تلقي الحدث يمرّ أولاً بتفكيك عناصر العمليّة التأريخيّة (الباث، المتلقي، الموضوع)²، لأنّ المهمّ في العمليّة التي نقصدها هو عنصر (الموضوع والباث) فقط ما دمنا نريد أخذ معطيات (الموضوع) قبل شحنها في لغة البث إلى (المتلقي)، ويتم تطبيق ذلك من خلال معايير (الثبات) التي اشترطناها للوعاء اللغوي الحامل للمعطيات التأريخيّة، ومن ثمة يمكن القيام بعملية (إعادة صياغة) كاملة لمحتوى النص الذي كتبه الآخر من أجل الحصول على نصّ جديد مجرّد من أيديولوجيته، ويمكننا تقديم مثال تطبيقيّ على ذلك في كتابات روجي ترانكيي (Roger TRINQUIER) المؤدجلة بقوة، كالآتي:

1- نور الدين نيو: الذاكرة والشهادة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 الثورة التحريرية في التاريخ الراهن، م س، ص 32.

2- إبراهيم القادري بوتشيش: النص التاريخي بين الدلالة التقريرية والهرمينوطيقا، مجلة علامات، مجلة ثقافية محكمة، مكناس - المملكة المغربية، العدد 16،

2001، ص 31-32.

«...en Kabylie dans la région de Michelet. Ce matin là, le lieutenant Lefevre avait accroché un groupe d'une quinzaine de fellaghas. Il avait réussi à les encercler ; les survivants s'étaient rendus. Soudain, près de lui, un jeune moujaïd sortit d'un buisson et jeta sa beretta. Il n'avait plus de munitions ; il rendait.»¹

"... في بلاد القبائل ناحية ميشلي. في ذلك الصباح اشتبك الملازم لوفيفر مع فوج من نحو خمسة عشر فلاحًا، ونجح في محاصرتهم واستسلم له التاجون، وفجأة خرج من الأحرش قربه مجاهدٌ شاب وألقى مسدسه بيريطا.. لم يبق له ذخيرة فاستسلم." (ترجمتنا الحرفية)

فلاحظُ في الوعاء اللغوي الذي اختاره ترانكبي مصطلحًا وأسلوبًا ذي خلفيّة استعماريّة واضحة، ولكنّ هذا لا ينكرُ فيه وجود معلومات عن حدث عسكريّ وقع في زمان ومكان محدّدين، وإذّك يمكن باستعمال تقنية التفكيكِ استخلاصُ حيثيات هذا الحدث في ما يلي: (المكان/ميشلي، الزمان/صباحًا، الطرف الفرنسي/قيادة الملازم لوفيفر، الطرف الجزائري/فوج من خمسة عشر فلاحًا، النتيجة/انهزام الجانب الجزائري). وفي خطوة ثانية مراجعة الجانب المصطلحي: (بلاد القبائل/منطقة القبائل، ميشلي/عين الحمام، فلاحًا/ مجاهدًا، استسلم/وقع أسيرًا)، ثم في النهاية (إعادة صياغة Reformulation) أسلوب تقديم هذا المحتوى للاستدلال الموضوعي بمحتواه، وذلك كالاتي:

"... في منطقة القبائل ناحية عين الحمام، في ذلك الصباح وقع اشتباك بين خمسة عشر مجاهدًا والقوات الفرنسية بقيادة الملازم لوفيفر، فحوصروا إلى أن نيت ذخيرتهم واستشهد منهم الكثير، ووقع من نجوا منهم أسرى، ومجاهدٌ شابٌ اضطر حتى لاستعمال مسدسه إلى أن أفنى ذخيره ثم وقع أسيرًا أيضًا."

هذا العملُ التفكيكيّ من شأنه أن ينقص من حدّة (الأحادية) في الكتابة التاريخيّة، كما ينفع كثيرًا في تحقيق المرويات الشفوية بالمقارنة، وفرز اختلاطها "بجمولة أسطورية، قوامها هوية جماعية ذات ارتباط وثيق بالإحساس بالماضي"²، وفوق ذلك يُسهّم في تنقية محتوى الحدث من الإضافات الناتجة عن تقاطع التأريخ بالذاكرة الانفعاليّة، ويحصّره في مجال المنطق التاريخي حتى لا تعثره تضخيمات الأسطورة. ويمكنُ أن يمتدّ دور التفكيك أحيانًا إلى محاولة تفصيل المُحمّلات المتعمّدة، وإعادة فصل المتداخلات الناتجة عن توجيه حيثيات وفق قراءاتٍ مُحددة مُسبقًا وبعيدة عن الموضوعية، أو أيديولوجيات تتحرك تحت سلطة الرقابة.

¹- Roger TRINQUIER : Le temps perdu, Albin Michel, 1975, p339.

²- ينظر: Pierre NORA : Mémoire collective, dans la nouvelle histoire, Retz, Paris, 1978, p398. في مجموعة

مؤرخين: الكتابة التاريخية، م س، ص 85.

معايير تحقيق تاريخ الحدث العسكري :

إذن مادام الشكل اللغوي الذي سجّل الحدث التاريخي ليس معيارًا كافيًا لإثبات صدقه من كذبه، فإنه لا بدّ من وضع معايير صارمة تتحرى ذلك، وتتجاوز ما درج الناس عليه من أولوية المكتوب الرسميّ الغالب على الشفوي الشعبيّ المقاوم للتأطير¹، حتى يتعادل هذان الشكلان اللغويان في ظل المعايير الآتي ذكرها:

❖ توافق منطق سياقات الحدث:

يمتاز الحدث العسكري بكونه عملاً تحكمه سياقاتٌ قبلية تسمى (الظروف والأسباب) وسياقاتٌ بعدية تسمى (الأهداف والنتائج)، والمنطق الذي يحكم هذه السياقات صارمٌ في سيرورته ومنعرجاته ولا يحتمل الصدف، لأن الحدث لا يمكن أن لا تكون له ظروف وأسبابٌ مهمّان عفويًا، ومعرفة تلك الظروف والأسباب من شأنها نقد الحثيات المنقولة كتابةً أو مشافهة، وكذلك الأمر بالنسبة للنتائج، إذ لا يمكن لحدث عسكريّ أن لا يكون له نتائج مهمّان كانت بساطة تأثيره على مسار الأحداث، وتلك النتائج أيضًا هي مُتَوَكِّفٌ لنقد محتوى الحدث المنقول حتى لا يحدث الإنقاص أو المبالغة فيه، ولا يغفل هذا المعيار حتى الجانب المصطلحي الذي يرتبط حتمًا بهذه السياقات ولا يتجاوزها، ويمكن من خلالها استظهار مكان التضييق أو التلغيق في رواية الحدث العسكري أو في تدوينه.

ومن أمثلة ذلك: (عملية منجم بولحمام 1 نوفمبر 1954م)

إذ يسجّل هذا الحدثُ خلافًا على حقيقة وقوعه لكونه غير مسجّل رسميًا في عمليات انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية، وقد بقي هذا الحدث حبيس الذاكرة الشفوية لصانعيه، خصوصًا بعد استشهاد أكثرهم ومرور أكثر من 46 سنة من وقوعه إلى غاية تسجيله في محضر مسجل يوم 09 مارس 2000م²، ولكن باستعمال معيار (توافق منطق سياقات الحدث) يمكننا أن نحقق في حثياته كما يلي:

الظروف: التحضير لانطلاق الثورة في الجزائر كلها، وعلم قادة النضال بمنطقة الميالية بذلك بصفة دقيقة خصوصًا بعد زيارة محمد العربي بن مهيدي إليها، واجتماع المناضلين مع لخضر بن طبال بمنزل عمار بلشعوير في منطقة الشكريدة نهاية أكتوبر واتفاقهم بالرغم من مرضه على التخطيط للعملية والتحضير لها وتنظيمها.

الأسباب: اتفاق قيادة جبهة التحرير الوطني على عدم جدوى مفاوضة الفرنسيين وضرورة بداية العمل المسلح.

1- Philippe JOUTARD : histoire orale, Op.cit, p497.

2- المنظمة الوطنية للمجاهدين: محضر اجتماع (عملية بولحمام)، الخميس 03 ذو الحجة 1420هـ الموافق لـ 09 مارس 2000م بالميلية.

النتائج: خسائر مادية للعدوّ وتبادل إطلاق النار معه كما سجلته جريدة (La dépêche de Constantine)¹، وبالمقابل حدوث جدال شديد بين لخصر بن طوبال ومناضلي الميليّة حول عدم تحقيق الأهداف الميدانية من العملية والمتمثلة في الاستيلاء على البارود من المنجم، مما جعل بن طبال يقاطع القيادات التقليديّة ويعتمد قيادات جديدة غيرهم، والمتمثلة في جماعة عنابة (مسعود بوعلي، مسعود بن الصم، دخلي مختار).

في هذا المثال تضبط السياقات إلى حدّ بعيدٍ محتوى هذا الحدث العسكري، فلا يمكن أن يدّعي راويه مثلاً أن المجاهدين يومها أخذوا كمياتٍ من البارود أو قضوا على كثير من جنود العدو، لأن هذه الادعاءات إذاك سينكرها منطوق سياقات الحدث.

❖ توحيد الخيارات اللغوية للشاهد الواعي:

إنّ إعداد الرواة الشفويين بالمعطيات العامة والمصطلحات المضبوطة من أجل توحيد خياراتهم اللغوية في تدوين مذكراتهم أمرٌ في غاية الأهميّة، وهو بمثابة منحهم المفاتيح الرمزيّة ذات المفاهيم الواضحة التي من شأنها أن تشكل عندهم قاعدة لغوية تُعادل الكتابة منها، وتسهم في استقرار الكتابة والتقليل من اختلافات الرواية الناتجة عن تعدد التأويل للاختلافات المصطلحيّة لدى الرواة.

ومن أمثلة ذلك: (مذكرات عمار قليل/عمر شيدخ العيّدوني)²

فلاحظ في هذه المذكرات المدوّنة اعتمدت معاجم مصطلحية مختلفة تماماً عند حديثها عن الأحداث العسكرية نفسها، ولا نقصد هنا المصطلحات النظامية التي كان المجاهدون الجزائريون متفقين عليها مثل (كمين، فوج، كتيبة، إطلاق النار... إلخ)، إنما نقصد المصطلحات المستعملة في باب ترتيب المعطيات ومعالجتها وقراءة الأحداث واستنباط الأحكام وغيرها، وهذا الاختلاف هو ما من شأنه أن يخيّل للمتلقّي باختلاف الرواية نفسها حتى ولو كان مضمون السرد متطابقاً، كما يشهد الباحث ويصعب عليه مهمة استقاء المعلومة من عدة مصادر.

وإن كان هذا المعيار نسبياً إلى حدّ ما، بوصف الكاتب نفسه لا يستطيع أن يتجاوز قدراته اللغوية، بل هو مؤطّر في خصائص شخصيته وملكاته والغاية التي يتوخاها³، وفي حال التعذر يحسُّ أن يتولى الشاهد بنفسه خيارات اللغة.

1- La dépêche de Constantine : du 02-11-1954, p01.

2- ينظر: عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث قسنطينة. وعمر شيدخ العيّدوني: مملكة الفلاحة، دار الهدى عين مليلة.

3- حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون، م س، ص 55.

❖ استنطاق جغرافياً الحدث العسكري:

يمكن للباحث من خلال جغرافياً الحدث أن يعيد محاكاة وقائع الحدث العسكري، ويقيم مدى إمكانية وقوعها من عدمه، وحدود شحنة المصطلحات والأساليب المستعملة لسردها، وكذا التأكد من الإحصائيات والأرقام المقدّمة من المقرّرين والرواة، وذلك لأن جغرافيا الميدان مضبوطة استراتيجياً ومدروسة الجوانب، ولا يمكن تحميلها أكثر مما تطيقه أو لا تسمح تضاريسها وخصائصها بوقوعه عليها.

ومن أمثلة ذلك: (معركة آزارار 15 أفريل 1957م)

تم فيها إصابة الكولونيل (Brochet de Vaugrigneuse) في مروحيته إصابة مات منها بعد ساعات، فمنطقة آزارار واقعة في جانب جبل مشاط الشاهق، وبمراجعة ذلك يمكن فهم كيفية نجاح المجاهدين في إصابة عدوهم. ويصلح هذا المعيار كذلك للتحقيق في عمليات تفجير الجسور والمنشآت وغيرها.. وذلك من خلال دراسة جغرافية بقاياها.

❖ مراعاة صراع الدعاية:

تجنح الكتابة التاريخية على زمن الصراعات إلى تعديل الحقائق وتزييفها إن كانت في غير صالح الجانب المؤرّخ بالتوثيق، وذلك حتى لا تكون الدعاية الإعلامية والتعبئة الشعبىة في موقف الضدّ، وهذا الفعل الذي تستحيزه الأطراف كلها بداعي الصراع على كل المستويات، لا يمكن ضبطه إلا من خلال التحقق من صحة تفاصيل الرواية بالمقارنة، وخصوصاً إذا تم تناقل الرواية وصارت إلى غير الشاهد الأصلي، فهنا ينضاف إلى مراعاة عنصر الدعاية واجب إثبات التواتر وتجريح الرواة، وحتى إن لم يُفض هذا المعيار إلى حقيقة ثابتة فهو على الأقل يسهم في عملية تشكيك مبررة في محتوى النص الذي كتب في خضم الصراع.

ومن أمثلة ذلك: (معركة السطارة 26 أفريل 1958م)

إذ تنقل الرواية الشفهية المتعلقة بهذه المعركة والمسرودة من شهود عيان مقتل أزيد من 1100 جندي في الجانب الفرنسي و410 شهيداً في الجانب الجزائري، بينما تكتفي التقارير التي أعدتها الأفواج المشاركة وأخرجها علاوة عمارة بإيراد مجموع قتلى لا يتجاوز في أقصى تقدير 17 جندياً¹، وهذا يجرنا إلى صراع الدعاية بين الشقين الشفوي والكتابي، ففي الرواية الشفوية كما يرى عمارة مبالغة ترمي إلى رفع معنويات المجاهدين بالدعاية، وفي إحصاءات الفرنسيين أيضاً محاولة لتضليل نتائج العملية الكارثية عليهم، وذلك لتجنب الضغوطات الداخلية من جراء تحقيق

1- علاوة عمارة: معركة السطارة في الأرشيف الاستعماري الفرنسي، وثائق مقدّمة يوم 26 أفريل 2018 بمقر بلدية غبالة.

خسائر ضخمة تؤثر في الرأي العام والاقتصاد، وهو ما أكدته بعد ذلك زيارة شارل ديغول إلى المنطقة عند مجيئه للحكم لإلقاء نظرة على المكان الذي وقع فيه الحدث العسكري الكبير.

❖ التطور الرّاهن:

إن بعض الأحداث العسكرية التي تقع خلال زمن معين يمتدُّ أثرها إلى أمد طويل، وتبقى نتائجها بادية للعيان أو تتطور في شكل آثار فرعية يمكن التأصيل لها بذلك الحدث، وعادة ما يكون هذا النوع من الأحداث من الكوارث الكبرى التي تبقى أضرارها على المدى الطويل، وتبلغُ الزمن الرّاهن في شكل قضايا شائكة تُبنى على التحقيقات التأصيلية، ومن خلال هذه البقايا والقضايا يمكن أن نتقصى صدقية المضمون سواء كان مرويًّا أو مكتوبًا، وهذا المعيار يمتدُّ من المصادقة على المضمون إلى كونه شاهدًا تاريخيًا بنفسه.

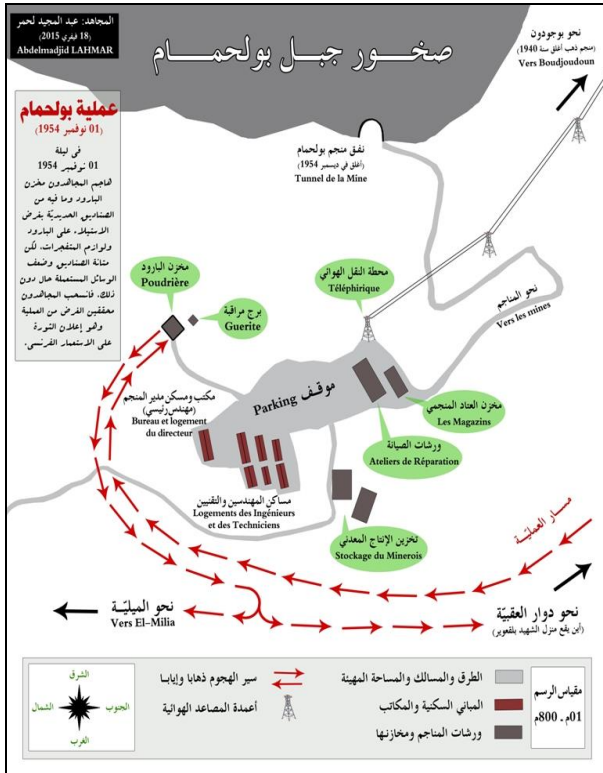
ومن أمثلة ذلك: (عمليات الاستنطاق والتعذيب - في المكتبين الثاني والخامس)

إذ لا تزال آثار التعذيب موجودة على أجساد الأحياء دليلاً وشاهدًا على أنواع التعذيب الذي كان أزام الاستعمار يسلطونها عليهم، كالأعضاء المتبورة والجلود المكوية والتشوهات الناتجة عن التعذيب بالكهرباء والإعاقات الناتجة عن الضرب المبرح والصلعات الناتجة عن اقتلاع الشعر وغيرها... وهذا النوع من الممارسات مهما أنكرته التقارير الكتابية التي كانت تلتطف من لغة وصفه من نحو (استنطاق بالطرق القانونية/الضغط على الأسير للتصريح...) فإن التطور الراهن يصدّق الرواية الشفوية بشاهد البقايا التي لا تزال ماثلة أمام الباحثين.

خاتمة:

لا طائل في البحث التاريخي من منح أولوية الصدقية والموثوقية للوثائق المكتوبة ولو انتصر لها العمل الرسمي بوصفها ثابتة الشكل اللغوي، لأن شكلها اللغوي الثابت نفسه يجزّ الباحثين إلى تأويله فيصير متغير المضمون! ولا للروايات الشفوية ولو انتصر لها تأريخ المقاومين للتأطير بوصفها ثابتة المضمون، لأن هذا المضمون نفسه بزواياه المختلفة يجزّ الرواة إلى محاولات صياغته فيصير متغير الشكل! ومن ثمة فالتأريخ بهذه الشكلين اللغويين سواءً في ميزان المعايير التي من شأنها التحقيق في موضوع التأريخ، ولا يشذ الحدث العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية عن هذه القاعدة، إلا أنه امتاز ببعض المعايير الإضافية التي أملتتها طبيعته، والتي يمكن أن يتشاركها مع الأحداث المشابهة له في الظروف والحشيات من الأحداث العسكرية في العالم.

الملاحق:



عملية منجم بولحمام - 1 نوفمبر 1954م بالميلية - في الوثائق



صورة معركة آزارار بجبل مشاط 15 أبريل 1957م - الميلية